

ريادة الأعمال مفتاح الولوج إلى الاقتصاد الرسمي

Entrepreneurship is the key to entering the formal economy

وهراي عبد الكريم¹، بلغماري مولاي ابراهيم²¹ محبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،abdelkrim.ouahrani@univ-temouchent.edu.dz² محبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)،ibrahim.belghomari@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/11/25

تاريخ القبول: 2025/11/02

تاريخ الاستلام: 2025/03/12

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على جهود الدولة الجزائرية في دعم ريادة الأعمال الجامعية، من خلال استراتيجيات وسياسات تم تنفيذها لتعزيز هذا التوجه. كما تستعرض الورقة الإطار القانوني والتنظيمي الذي يدعم هذه المبادرات، لا سيما القرار الوزاري 1275 المعدل بالقرار 008، والذي عزز التكامل بين المؤسسات الجامعية والقطاع الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، يتم تحليل دور مراكز تطوير المقاولاتية التي تعمل على التوعية والتكوين والمرافقة للطلبة الراغبين في دخول عالم ريادة الأعمال. وتوصلت لدراسة إلى أن لعناصر التركيب الجديدة (مكونين ومرافقين) دور محوري في تحويل الأنشطة غير الرسمية إلى أنشطة رسمية من خلال تحسيس الشباب خريجي الجامعات، المعاهد، المدارس، على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تُدار بشكل رسمي، مما يوفر فرص عمل تحفز النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: ريادة الأعمال، القرار الوزاري 1275، الأنشطة الرسمية، المقاولاتية.

تصنيف JEL : M13,H75,H10

Abstract:

Through the methods and policies put in place to encourage this attitude, this study seeks to offer insight on the Algerian government's efforts to foster university entrepreneurship. The legal and regulatory framework supporting these activities is also examined in the paper, with special attention paid to Ministerial Decree No. 1275, which was modified by Decree No. 008 and has improved the integration of higher education institutions with the business community. The study also examines the function of Entrepreneurship Development Centers in Algerian universities as efficient means of educating, training, and counseling students who want to pursue careers in entrepreneurship. These centers support student activities with an entrepreneurial spirit and help to create an innovative culture within the academic setting.

. The study concluded that the elements of the new structure (trainers and supporters) play a pivotal role in transforming informal activities into formal activities by sensitizing young graduates of universities, institutes and schools to create small and medium-sized projects that are managed officially, which provides job opportunities that stimulate economic growth

Keywords: Entrepreneurship, Ministerial Resolution 1275, official, entrepreneurial activities

JEL Classification: M13 ,H75,H10

1. مقدمة:

في عاصرنا، وفي أغلب دول العالم، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أساس التنويع الاقتصادي، وعصب التنمية الاقتصادية. حيث استطاعت ريادة الاعمال المساهمة الفعلية في تزايد النمو وتسريع عجلة المنافسة، نظرا لمساهمتها الجلية في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتحديد النسيج الاقتصادي من خلال السلع والخدمات المبتكرة حديثا والتي تلبي حاجيات المستهلكين التي اتسمت مع بداية الألفية الثالثة بالتزايد والتنوع.

وكغيرها من دول العالم، اهتمت الدولة الجزائرية بهذا المجال كونه يسهم مساهمة فعلية في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية لدولتنا من خلال خلق مجالات جديدة ومعاصرة للاستثمار والتشغيل.

ونظرا للتقدم المتنامي والتطور الواضح للعلوم والتكنولوجيا والذي أفرز لنا نقلة نوعية في مختلف المجالات، وضعت الدولة الجزائرية أمام تحدٍّ مستمر. هنا تجلّت نية الجزائر في تجديد نسيجها الاقتصادي، من خلال السهر على تطبيق برامج واستراتيجيات تنموية، هدفها تشجيع ريادة الاعمال في الوسط الجامعي. خاصة وأن الجامعة الجزائرية تزخر بتركيبة نموذجية من الأساتذة الأكفاء الذين يسهرون على تكوين طلبة يتميزون بأفكار إبداعية وابتكارية جعلتهم يحتكرون المراكز الأولى في أغلب المسابقات الدولية في مجالات متباينة تعتمد أساسا على التكنولوجيا المتطورة.

لذا سعت الحكومة الجزائرية الى تنويع اقتصادها، من خلال الجامعات الجزائرية، وهو مطلب تملبه الحتمية الاقتصادية الذي يعد أحد رهانات الحكومة الحالية من خلال ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي وأنّ التعليم ركيزة أساسية في تطوير الاقتصاد الوطني. فقد سعت الحكومة الجزائرية والمؤسسات الجامعية الجزائرية والعمل تفعيل التوفيق (الجامعة، الاقتصاد) والذي تدعم بصدر القرار الوزاري 1275 والمعدل في القرار 008، وبعدها انشاء مراكز تطوير المقاولاتية والتي تسهر على عملية التحسيس في الوسط الجامعي، والتكوين والذي يتم على مستوى مراكز تطوير ريادة الاعمال في كل مستوى وصولا الى المرافقة وهي من اختصاص NESDA الوكالة الوطنية لدعم وتنمية ريادة الاعمال لمواجهة عبر ربوع الوطن، والتي جاءت نتاجا للشراكة الفعالة بين كل من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الاقتصادية وهذا ما هو ملاحظ في جامعتنا التي تشهد نموا متزايدا ومتسارعا لإدماج خريجي الجامعة في عالم ريادة الاعمال والمؤسسات المصغرة

1.1 إشكالية البحث:

من هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية هذه الورقة البحثية كمايلي: إلى أي مدى تسهم المرافقة المقاولاتية في تحويل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى أنشطة منظمة ضمن الإطار الاقتصادي الرسمي في الجزائر

2.1 أسئلة البحث:

من إشكالية السابقة انبثقت الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهية الاقتصاد غير الرسمي وماهي أسبابه
- على ما تركز القرار الوزاري 1275 لمواجهة الاقتصاد غير الرسمي وهيكله المؤسسات المشكلة له لرحزتها نحو الاقتصاد على الرسمي.

3.1 فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تبعها من تساؤلات الفرعية نصيغ الفرضية الرئيسية الآتية:

هناك أثر ذو دلالة إحصائية لدور مرافقي دور المقاولاتية في جر الناشطين في القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.

ولدراسة الفرضية الرئيسية والتحقق منها نصيغ الفرضيات الفرعية الآتية:

- هناك دوافع اقتصادية واجتماعية تساهم في شيوع الاقتصاد غير الرسمي.
- تمتاز الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بتقديم امتيازات جبائية وقانونية لهيكل الاقتصاد غير الرسمي.

2. التثبيت النظري:

1.2 الاقتصاد غير الرسمي:

في الأدبيات الاقتصادية يطلق على مفهوم الاقتصاد غير رسمي عدة مصطلحات على غرار: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المشكل أو غير المهيكل، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر، والاقتصاد غير المرئي، واقتصاد الظل فهي ظاهرة واقعية في مختلف أنحاء العالم تتم فيها العلاقات التجارية بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي (لا توجد تصريحات ضريبية، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية، وأيضا عدم احترام القواعد والقوانين العمل... الخ) ويعرف الاقتصاد غير الرسمي أنه كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي والتي تقوم الحكومة بضبطها، أي كل النشاطات التي لا تخضع للضرائب والتي لا يتم مراقبتها من قبل الحكومة ولا تدخل ضمن تحديد الدخل الوطني والناتج الوطني الإجمالي، (يوسف بودلة، 2018، ص163) ويشمل نوعين من النشاطات المنتجة هي النشاطات المنتجة غير الشرعية أو غير القانونية، والنشاطات المنتجة القانونية غير المقيدة في القنوات الاقتصادية الرسمية (قوري يحيى عبد الله، 2018، ص38)

وتركز نظرية الاقتصاد غير الرسمي على فهم أسباب استمرار الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي، و ينشأ الاقتصاد غير الرسمي نتيجة لعدم قدرة الأفراد على الوصول إلى الفرص الاقتصادية الرسمية، مما يدفعهم إلى الاعتماد على أنشطة غير منظمة لتأمين دخلهم تشير النظرية إلى أن ارتفاع تكاليف الانتقال إلى القطاع الرسمي، مثل الضرائب والرسوم البيروقراطية، يعد أحد العوامل الرئيسية التي تعيق هذا التحول (Williams&Lansky, 2013, 360) وتعود أسباب الاقتصاد غير الرسمي إلى:

- ارتفاع تكاليف الانتقال إلى القطاع الرسمي تشمل هذه التكاليف الضرائب المرتفعة، الرسوم البيروقراطية، وتكاليف التسجيل الرسمي للشركات (De Soto, 2000, 182)،
- ضعف الإطار القانوني: في بعض الدول، تكون القوانين معقدة أو غير واضحة، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات الانتقال إلى القطاع الرسمي (De Soto, 2000, 182)،
- نقص فرص العمل في القطاع الرسمي: في العديد من الدول، لا يوفر القطاع الرسمي فرص عمل كافية، مما يدفع الأفراد إلى الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية لتأمين دخلهم (Chen, 2012, 72)،
- الفساد الإداري: يمكن أن يؤدي الفساد إلى زيادة تكاليف الانتقال إلى القطاع الرسمي، مما يدفع الأفراد إلى البقاء في الاقتصاد غير الرسمي (Chen, 2012, 73)،
- الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي: يعتمد العديد من الأفراد على الاقتصاد غير الرسمي كوسيلة للبقاء في ظل غياب شبكات الأمان الاجتماعي (Williams & Lansky, 2013, 370)

- نقص التعليم والتدريب : يؤدي انخفاض مستوى التعليم إلى صعوبة الوصول إلى فرص العمل الرسمية، مما يدفع الأفراد إلى العمل في القطاع غير الرسمي (Loayza, 2016,1861)
- ويظهر الاقتصاد غير الرسمي في :
 - الأنشطة غير القانونية: تشمل هذه الأنشطة الأعمال التي تتم خارج الإطار القانوني، مثل التهريب، والتجارة غير المشروعة، والإنتاج غير المرخص به (De Soto, 2000,184) ،
 - الأنشطة غير المسجلة: تشمل هذه الأنشطة الأعمال الصغيرة التي لا يتم تسجيلها رسمياً، مثل الباعة المتجولين، وورش العمل الصغيرة، والمشاريع العائلية (ILO, 2020,441) ،
 - العمل غير الرسمي: يشمل هذا النوع العمال الذين يعملون دون عقود رسمية، مثل العمال المؤقتين، والعمالة المنزلية، والعمالة الموسمية (Williams & Lansky, 2013,371) ،
 - الاقتصاد المتزلي: يشمل هذا النوع الأنشطة الاقتصادية التي تتم داخل المنزل، مثل إنتاج السلع اليدوية أو تقديم الخدمات الصغيرة دون الإبلاغ عنها للسلطات (Loayza, 2016,1864)

2.2 الإطار القانوني والتنظيمي لريادة الأعمال الجامعية في الجزائر:

تعرف المقاولاتية على أنه الفعل الذي يقوم به الفرد بجنس منه انشاء مؤسسة اقتصادية جديدة بشكل قانوني أو حتى تطوير وإعادة هيكلة مؤسسة قائمة بذاتها وتحويل مسارها (محفوظ هندواوي، 2019، 03)

وتعتبر ريادة الأعمال الجامعية إحدى الركائز الأساسية لتنمية الاقتصاد المعرفي وتعزيز الابتكار في المجتمعات الحديثة، وفي الجزائر، شهد هذا المجال تطوراً ملحوظاً من خلال سلسلة من القرارات التنظيمية التي تهدف إلى تحويل الجامعات إلى مراكز للإبداع وريادة الأعمال، ومن أبرز هذه المبادرات، القرار الوزاري رقم 1275 الصادر في 27 سبتمبر 2022 والمدعم بالقرار 008، والذي سعى إلى إدماج ثقافة ريادة الأعمال ضمن المناهج الجامعية وتحفيز الطلبة على إطلاق مؤسستهم الاقتصادية، وتستند السياسات الداعمة لريادة الأعمال الجامعية إلى عدة نصوص قانونية، تسعى قاطبة إلى: (غانم نعيمة، 2024)

- تكوين جيل جديد من الخريجين يعتمدون على ريادة الأعمال بدلاً من التوظيف التقليدي،
- توفير إطار قانوني لتشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية داخل الجامعات،
- تحويل نتائج الأبحاث الأكاديمية إلى مشاريع تطبيقية تساهم في التنمية الاقتصادية،
- تعزيز تسجيل براءات الاختراع، مما يرفع من مكانة الجامعات الجزائرية محلياً ودولياً،
- تشجيع التعاون بين مختلف التخصصات الأكاديمية لإنشاء مشاريع مبتكرة،
- تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في دعم ريادة الأعمال الجامعية.

وقد تعددت الدراسات عبر العالم التي تناولت دور الحاضنات ودور المقاولاتية في تسريع انتشار المؤسسات الاقتصادية ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة (ال فيدان ومحسن 2012) ودراسة (Darai et Calamazdet 2011) اللتان أوضحتا أن دور المقاولاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح المؤسسات المشاريع الحديثة لما توفره من فرص ومختلف الموارد لمواجهة المخاطر، وتوفر لهم سبل التمويل، كما أشارت دراسة (luksa, longolb , zuhair 2019) أن المؤسسات المبتدئة المحتضنة لها تفوق أكبر من التي هي غير محتضنة من حيث نمو إيرادات المبيعات (رزق الله بن عبد الله اليزيدي 2024)

و رغم النتائج الإيجابية الناتجة عن تنفيذ محتوى القرار 1275، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، من بينها (محمد سمير طعيبة، 2024، ص34)

- عدم وجود آلية واضحة لمرافقة المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل مشاريع الطلبة المبتكرة تفتقر إلى الدعم اللازم.
- الحاجة إلى تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لضمان استدامة المشاريع الاقتصادية.
- ضعف آليات التمويل والتوجيه، حيث لا تزال معظم المؤسسات الاقتصادية تواجه صعوبات في الحصول على التمويل

3. الجانب التطبيقي للدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ودور ريادة الأعمال عن طريق مؤطريها في استقطاب الناشطين في القطاع غير الرسمي الى القطاع الرسمي.

1.3 مجتمع الدراسة والعينة :

تم توزيع (45) استبيان على مرافقي وكالة NESDA للبعض ولايات الغرب الجزائري ، وتم استرجاع 40 منهم لم تكن كلها صالحة للدراسة و بعد عملية الفرز بقي لدينا (30) استمارة تم الاعتماد عليها لكونها صالحة للتحليل الاحصائي، وقد اعددنا استمارة الاستبيان، بتقسيمها إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: أسباب الولوج للاقتصاد غير الرسمي.

المحور الثاني: مهام وامتيازات المقدمة من طرف مركز تطوير المقاولاتية

2.3 التحليل الاحصائي:

1.2.3.1. ثبات أداة الدراسة:

تم تطبيق صيغة ألفا كرونباخ لغرض التحقق من ثبات الدراسة على درجات أفراد العينة، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة إلا أن الحصول على ألفا أكبر من أو يساوي 0.06 حتى يكون أمرا مقبولا.

الجدول رقم (01): معامل ثبات الاستبيان

عدد الفقرات	alpha de Cronbach
جميع عبارات الاستبيان	0,787
أسباب الولوج للاقتصاد غير الرسمي	0.758
مهام وامتيازات المقدمة مركز تطوير المقاولاتية	0.899

المصدر: من اعداد اصحاب البحث اعتمادا على نتائج SPSS 22

يوضح الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ 0.787 وهو مرتفع وموجب الإشارة، وتشير النتائج المبينة في الجدول أن قيمة معامل ألفا للمقياس المستخدم في الدراسة، كلها أكبر من 0.60، فقد بلغت قيمة ألفا لجميع فقرات بعد الولوج الى الاقتصاد غير الرسمي 0.758، وبلغت قيمة ومهام المقدمة من طرف مركز تطوير المقاولاتية 0,899، فإن قيمة معامل ألفا تعتبر مقبولة، إذا كانت أكبر من 0.60. وعليه يمكن القول بأن المقياس الوارد في الجدول السابق يتمتع بالثبات الداخلي لعباراته، ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

2.2.3 تحليل عينة الدراسة:

قمنا بتحليل نتائج الاستثمار للمعلومات الشخصية لإطارات وكالات Nesda حسب النوع. يتضح من خلال النتائج بأن فئة الذكور المستجوبين تفوق الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 66.7%، بينما بلغت نسبة الإناث 33.3%، وربما ما يفسر هذا التباين راجع لطبيعية عمل المؤسسة، وعشوائية الدراسة.

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب السن:

الفئات	التكرار	النسبة %
من 25 إلى 30 سنة	3	10.00%
من 31 إلى 39 سنة	15	50.0%
من 40 إلى 49 سنة	9	30.0%
من 50 سنة فأكثر	3	10.0%
المجموع	30	100%

المصدر: من اعداد اصحاب البحث اعتمادا على نتائج SPSS 22

من الجدول نستنتج أن الفئة الثانية التي تتراوح فيها أعمارهم من 31 إلى 39 سنة وهي الفئة الغالبة حيث بلغت نسبتها 50%، في حين أن الفئة الثانية بلغت نسبتها 30 %، كما نلاحظ أن الفئة الأولى والرابعة متساوية وقدرت نسبتها بـ 10%، وهذا ما يفسره أن مركز تطوير المقاولاتية يولي اهتماما كبيرا للفئة الشبابية باعتبارها طاقة كبيرة ولها تقارب مع الفئة المستهدفة من برامجها فيسهل التواصل مع رواد الاعمال النشطين في القطاع غير الرسمي وسحبهم للانضمام لاقتصاد الرسمي لتعمم الاستفادة من مجهوداتهم، مع وجود فئة معتبرة من 41 إلى 50 سنة وهو ما يعكس وجود خبرات معتبرة لتطور الأداء وبلوغ الأهداف المسطرة. خاصة وأن المراكز الجديدة وترتكز في نسج استراتيجياتها على نقاط الضعف التي اعترضت رواد الاعمال قديما في بلوغ اهدافهم التنموية.

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

المستوى	التكرار	النسبة %
بكالوريا	5	16.7%
ليسانس	23	76.7%
ماستر	2	6.7%
دراسات عليا	0	00%
المجموع	30	100%

المصدر: من اعداد اصحاب البحث اعتمادا على نتائج SPSS 22

تضح من خلال الجدول أن متحصلين على شهادة ليسانس حيث قدرت نسبتهم بـ 76.7% ثم تليها نسبة العمال ذو مستوى بكالوريا حيث تقدر بـ 16.5% قدرت نسبة العمال المتحصلين على شهادات الماستر بـ 6.70% أما نسبة العمال المتحصلين على شهادات دو دراسات عليا فنسبتها معدومة أي 00%.

يمكننا القول بأن الوكالة متكونة من عمال ذوي شهادات جامعية كما هو موضح في الجدول من

بكالوريا وليسانس وماستر هذا ما يمكنها من ممارسة أنشطتها

ووظائفها إذ أن المستوى التعليمي العالي يمكن المؤسسة الاقتصادية من بلوغ أهدافها المرجوة التحقيق، وبالتالي تسعى الوكالة

لتوظيف خريجي الجامعات الذين يمتلكون كفاءات ومهارات علمية، وهذا ما يبين أن لـ **Nesda** نظام معرفي فعال، ومن جهة أخرى، ونظراً لمستواهم العالي، فإن مرونتهم في التأقلم مع جميع المتغيرات سهل، مما جعل من ثقافتهم المقاولاتية ناضجة.

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	6.7%
من 5 إلى 14 سنة	22	73.3%
من 15 إلى 19 سنة	3	10%
أكثر من 20 سنة	3	10%
المجموع	30	100%

المصدر: من اعداد اصحاب البحث اعتمادا على نتائج SPSS 22

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤطرين المستجوبين نجد مدة عملهم محصورة بين 5 إلى 14 سنة حيث قدرت بنسبة 73.3%. هذا ما يدل على أقدمية مهنية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية والمصادقية في ملأ الاستبيان، أما الفئتين التي تنحصر من 15 إلى 19 سنة والفئة الأخرى الأكثر من 20 سنة فنسبتهما متساوية قدرت بـ 3% و هم نسبة قليلة جدا الا ان لديهم خبرات أكبر، أما الفئة التي خبرتهم تقل عن 5 سنوات بلغت نسبتهما 2% وهي فئة قليلة جدا. وبالتالي هذا ما يؤدي إلى استعمال إدارة المعرفة من خلال الخبرات الموجودة بحوزة الإطارات، إلا أننا نلاحظ إلزامية إخضاعهم الى دورات تكوينية دورية تزيد من كفاءتهم وتحفزهم على أداء مهامهم بفعالية.

2.3 التحليل الاحصائي: تحليل اتجاهات المستجوبين حول متغيرات الدراسة

يتناول هذا الجزء تحليل لمتغيرات الدراسة الأساسية حسب إجابات أفراد المجتمع، ولقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي الذي يصنف من ضمن المقاييس النسبية، وهذا بغية تصنيف وتقييم الإجابات في هذه الدراسة لبساطته حيث لا يحتاج إلى مجهود لحساب قيم عبارات السلم المستخدم للمقياس، حيث يطلب من أفراد العينة توضيح استجابته المعبرة أكثر عن اتجاهه وأمام كل عبارة يوجد سلم تحدد عليه الدرجات التي تعبر عن اتجاه الفرد نحو هذه العبارة، وهذه الدرجات تتراوح بين موافق بشدة وغير موافق بشدة والتي منحت لكل درجة نقطة معينة.

الجدول رقم 05: تحليل اتجاهات المستجوبين حول متغيرات الدراسة

العبارات	المقياس	غ.م. بشدة	غ.م.	محايد	موافق	م. بشدة	المتوسط	الانحراف	النتيجة
انتشار المتزايد لمعدلات البطالة في جزائر دافع للولوج الاقتصاد غير الرسمي	التكرار	2	5	0	13	10	3.80	1.27	موافق
	النسبة	6.7	16.7	0	43.3	33.3			
استخدام السلطة	التكرار	0	4	3	20	3	3.73	0.82	موافق

			10	66.7	10	13.3	0	النسبة	التقديرية في تطبيق اللائحة التنظيمية القاسية والنظام الضريبي
موافق	1.10	3.47	4	15	3	7	1	التكرار	ضعف الكفاءة التي تدبر هذه المؤسسات
موافق	0.82	3.73	3	20	3	4	0	التكرار	
موافق	1.25	3.50	5	16	1	5	3	التكرار	التناقص في خلق مناصب الشغل في القطاع الرسمي
			16.7	53.3	3.3	16.7	10	النسبة	
موافق	1.16	3.77	8	15	0	6	1	التكرار	زيادة عدد خريجي الجامعات، المعاهد والمدارس والتكوين المهني
			26.7	50	0	20	3.3	النسبة	
موافق	0.9	3.93	8	15	4	3	0	التكرار	نقص التحسيس والاعلام بالفكر المقاولاتي
			26.7	50	13.3	10	0	النسبة	
محايد	1.19	2.60	2	6	5	12	5	التكرار	نوعية التكوين الموجه لأصحاب الأفكار
			6.7	20	16.7	40	16.7	النسبة	
موافق	1.21	3.37	5	12	4	7	2	التكرار	الصعوبات المادية التي يعيشها الشباب
			16.7	40	13.3	23.3	6.7	النسبة	
موافق	0.89	3.63	4	15	7	4	0	التكرار	الارتفاع المتزايد للكسوف والضرائب
			13.3	50	23.3	13.3	0	النسبة	
+موافق	0.48	3.57							

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات spss22

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول أعلاه أن المتوسط العام لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الدرجة الكلية لتشكيل الثقافة التنظيمية مجتمعة قد بلغت 3,75 مع انحراف معيار 1.21 والتي تعبر عند درجة أهمية مرتفعة، أما بالنسبة للعبارة فكانت على النحو:

-العبرة الأولى والرابعة والخامسة والثامنة فهي تدل على نوعية السوق العمل وفرص التشغيل حيث بلغ المتوسط الحسابي فيها 3.80 ، 3.50 و 3.77 ، 3.37 بانحراف معياري وهو ذو مستوى عالي، وهذا ما يفسر أن المتوجهين للاقتصاد غير الرسمي مدفوعين بسبب سوق العمل والظروف المحيطة بها.

-العبرة الثانية ، والتاسعة ، تدل على دور الضرائب والرسوم والمصالح الدولة في تخويف رواد الاعمال للتولوج للاقتصاد الرسمي وموسعين دائرة الاقتصاد غير الرسمي هروباً من مصالح الدولة (الرسوم و الضرائب، casnos.cnas.....). التي هي عموماً في صالح المؤسسات الكبيرة. إلا أن صدور قرار الما قول الذاتي جاء مشجعاً لهذه الفئة للإلتحام بالقطاع الرسمي مستفيدين من كل امتيازاته.

- العبرة الخامسة، السادسة، السابعة ، والتي تدل على نشر فكر الما قولاتي ومستوى تكوين وتدريب وتأطير رواد الاعمال حيث بلغ المتوسط الحسابي فيها 3.77، 3.93، 2.60 على التوالي بدرجة أهمية مرتفعة، وهو ما يفسر دور التوجيه والتأطير في خلق روح ريادة الاعمال وحب العمل الحر في اطار الاقتصاد الرسمي.

4. تحليل النتائج:

بعد التحليل الوصفي لمختلف إجابات أفراد عينة الدراسة، سنحاول معرفة العلاقة والاثـر بين الـموجود بين مؤطري دار الما قولتية وسحب الما قولين لولوج الاقتصاد الرسمي، بالاعتماد على تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة

الجدول رقم 06: العلاقة الارتباطية

Corrélation de Pearson	1	,449*
Sig. (bilatérale)		,013
N	30	30
Corrélation de Pearson	,449*	1
Sig. (bilatérale)	,013	
N	30	30

المصدر: من اعتماد الباحثين اعتماداً على برنامج الحزم الإحصائي SPSS 22

نلاحظ من خلال الجدول أنه توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عالية بين المتغيرين بنسبة 44.9% ويلاحظ أن كلا المحورين لهما ارتباط مرتفع وأشار إليهما في الجدول باللون الأحمر.

الجدول رقم 07 : نتائج تحليل الانحدار الخطي

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,449 ^a	,202	,173	,38730

المصدر: من اعتماد الباحثين اعتمادا على برنامج الحزم الإحصائي SPSS 22

يتضح من الجدول أن نتيجة حساب معامل الارتباط R المقدّر بـ 0.449 ومعامل التحديد مربع قيمة معامل الارتباط الخطي بين دور ريادة الاعمال ودور إطارات التركيبة الجديدة (الجامعة، Nesda) في عملية استقطاب النشطين في القطاع غير الرسمي وتوجيههم للقطاع الرسمي قدر بـ 0.202 أي أن للمؤطر دور في إعادة توجيه الأفراد للنشاط الرسمي بـ 20.2%. هذا ما يدل على وجود علاقة إرتباطية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم 08: تحليل تباين خط الانحدار:

Modèle	Somme des carrés	Df	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	1,060	1	1,060	7,067	,000 ^b
1 Résidu	4,200	28	,150		
Total	5,260	29			

المصدر: من اعتماد الباحثين اعتمادا على برنامج الحزم الإحصائي SPSS 22

يدرس الجدول السابق مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على أن خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة ويبين الجدول ما يلي: مجموع مربعات الانحدار 1.060 ومجموع مربعات البواقي 4.200 ومجموع المربعات الكلي 5.260.

كما نلاحظ بأن قيمة معامل الارتباط البسيط قدر بـ 0.449، وبلغ معامل التحديد 0,20247، وهو ما يفسر بأن مؤطر مركز تطوير المقاولاتية له تأثير على المقاول خاصة الجدد بأن يتزاح الى الاقتصاد الرسمي والباقي أسباب أخرى . نلاحظ أن قيمة SIG تساوي 00 وهي من المستوى المعنوي 0.50 وكانت قيمة t المحسوبة 7.067 وهي أكبر من الجدولية المقدرة بـ 1.96 ، وقد بلغ معامل t وكانت قيمة الانحدار 0.420 أي كلما يتغير المتغير المستقل بوحدة واحد سيتغير المتغير التابع بـ 0.420 وحدة. وعليه هناك علاقة ارتباطية ايجابية وأثر ذو دلالة إحصائية بين ايجابية مؤطر مركز تطوير المقاولاتية في إعادة توجيه رواد الاعمال الى الاقتصاد الرسمي بدلا من النشاط في النسيج غير الرسمي عند مستوى معنوي 00.05.

5. خلاصة:

يُعتبر الاقتصاد غير الرسمي تحديًا كبيرًا يواجه الاقتصادات النامية، حيث يُسهم في خلق فجوة بين الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، في هذا السياق تبرز ريادة الأعمال كأداة فعالة للانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، من خلال تشجيع الأفراد على تأسيس مشاريعهم الخاصة ودمجها في الإطار القانوني والاقتصادي الرسمي، تشير الدراسة إلى أن لعناصر التركيبة الجديدة (مكونين و مرافقين) دور محوري في تحويل الأنشطة غير الرسمية إلى أنشطة رسمية من خلال تحسيس الشباب خريجي الجامعات، المعاهد، المدارس، على إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تُدار بشكل رسمي، مما يوفر فرص عمل تحفز النمو الاقتصادي ومع ذلك، فإن نجاح هذه العملية يعتمد على عدة عوامل، مثل توفر التمويل، وجود بيئة تنظيمية داعمة، ووصول رواد الأعمال إلى الأسواق والموارد لذلك، ركزت الدراسة على تحليل دور مراكز تطوير المقاولاتية في تسهيل انتقال الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، بناء على القرار 1275، و المعدل بالقرار 008.

6. الهوامش والإحالات:

1. يوسف بودة، حمزة كواديك، لاقتصاد غير رسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018، ص 168.
2. قوري يحي عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد: 1، العدد: 8، جامعة بومرداس، 2018، ص: 38.
3. Williams, C. C, & Lansky, M. A, **Informal employment in developed and developing economies: Perspectives and policy responses**, International Labour Review, N152 V(3-4), 2013, p 360.
4. De Soto, H, **The mystery of capital: Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else**. Basic Books, 2000 p 182.
5. De Soto, H, **The mystery of capital: Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else**. Basic Books, 2000 p 182.
6. Chen, M. A. **The informal economy: Definitions, theories and policies**, WIEGO Working Paper ,No 1, 2012, 72.
7. Chen, M. A. **The informal economy: Definitions, theories and policies**, WIEGO Working Paper ,No 1, 2012, 73.
8. Williams, C. C, & Lansky, M. A, **Informal employment in developed and developing economies: Perspectives and policy responses**, International Labour Review, N152 V(3-4), 2013, p 360, 371.
9. Loayza, N. V, **Informality in the process of development and growth**, The World Economy, N39, V12, 2016, 1861.
10. De Soto, H, **The mystery of capital: Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else**. Basic Books, 2000 p 182.
11. ILO, **Women and men in the informal economy: A statistical picture**, International Labour Organization, 2020, 441.
12. Williams, C. C, & Lansky, M. A, **Informal employment in developed and developing economies: Perspectives and policy responses**, International Labour Review, N152 V(3-4), 2013, p 360
13. Loayza, N. V, **Informality in the process of development and growth**, The World Economy, N39, V12, 2016, 1863
14. محفوظ هندواوي ، منيرة رباتي، دور هيئات الدعم الحكومية في المرافقة المقاولاتية النسوية في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، ص 03.
15. محمد سمير طعيبة، تنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي كآلية لتنشيط البحث العلمي في الجزائر في إطار القرار الوزاري 1275، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 09، العدد 02، 2024، ص 34.